الأمم المتحدة

E/CN.3/2007/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: استعراض البرامج: الإحصاءات التعليمية

تقرير مؤسسة إحصاءات كندا عن الإحصاءات التعليمية

مذكرة من الأمين العام

عملا بطلب من اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير مؤسسة إحصاءات كندا عن الإحصاءات التعليمية. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها بخصوص الاستنتاجات والنتائج والتوصيات المتعلقة بالعمل مستقبلا في هذا المجال.

* E/CN.3/2007/1

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفصل الأول – باء.

100107 100107 06-66986 (A)

تقرير مؤسسة إحصاءات كندا عن الإحصاءات التعليمية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – الولاية والنهج	١–٥	٣
ثانيا – التحديات	٦–٩٧	٤
ألف – ما الذي يقاس – الفلسفة والأهداف	٦–٢٥	٤
باء – عمليات جمع البيانات الإدارية والبيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية	٢٦–٣٠	٨
جيم – الدراسات الاستقصائية المتعددة	٣١–٣٢	٩
دال – استقصاءات النتائج	٣٣–٣٩	٩
هاء – القيادة والتنسيق وتقسيم المسؤوليات	٤٠–٥١	١١
واو – أعباء الاستجابة – ما هو صلب الموضوع؟	٥٢–٥٨	١٣
زاي – التعاريف والتصنيفات	٥٩–٦١	١٥
حاء – العملية	٦٢–٦٧	١٥
طاء – نوعية البيانات وبناء القدرات	٦٨–٨٣	١٦
ياء – الخصوصية والسرية	٨٤–٨٨	٢٠
كاف – النشر: إمكانية الوصول إلى البيانات واستعمالها	٨٩–٩٢	٢١
لام – الضغوط الجديدة – التدويل والتجارة والاستغلال في الأغراض التجارية	٦٣–٩٧	٢٢
ثالثا – الاستنتاجات والتوصيات	٩٨–٩٩	٢٣
المرفقات		
الأول – طبيعة الإحصاءات التعليمية		٢٤
الثاني – الأطراف الفاعلة والمبادرات الرئيسية وولاياتها وبرامجها		٢٨
الثالث – مصادر المعلومات التعليمية		٣٤

أولا – الولاية والنهج

١ – طلبت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى مؤسسة إحصاءات كندا الاضطلاع باستعراض للإحصاءات التعليمية. ومن المقرر أن يكون ذلك هو العنصر التالي في سلسلة تشمل إحصاءات الخدمات (أستراليا، ٢٠٠٣) (E/CN.3/2003/12)، والإحصاءات الاجتماعية (الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، ٢٠٠٤) (E/CN.3/2004/2)، وإحصاءات الطاقة (النرويج، ٢٠٠٥) (E/CN.3/2005/3)، والإحصاءات الصناعية (اليابان، ٢٠٠٦) (E/CN.3/2006/3). وتتجلى الاختصاصات الواسعة للغاية في الأسئلة التي طرحت: هل تقوم الوكالات الدولية بما ينبغي لها القيام به؟ وهل هناك مسائل مفاهيمية أو منهجية أو تعريفية أو مسائل متعلقة بالنشر تتسبب في مشاكل للمستعملين سواء فيما يخص جمع البيانات أو استخدامها؟ وهل الأدلة العملية والمواد المرجعية حديثة؟ وهل هناك شواغل تتعلق بمدى القابلية للمقارنة؟ وهل بإمكاننا التعليق على الاتجاهات المقبلة؟ وهل يقوم العالم بعمل جيد في سبيل دعم البلدان النامية؟ وقد أعربت الشعبة الإحصائية عن أملها في أن يقدم الاستعراض توجيها بشأن كيفية مواصلة تطوير مجال من مجالات الإحصاء.

٢ – ولإجراء استعراض دولي لمجال واسع مثل التعليم، اعتمدت الجهة القائمة بالاستعراض بشكل مكثف على المواقع على الشبكة وتبادل الرسائل الإلكترونية ومصادر ثانوية. ولم يبذل في الاستعراض أي جهد متضافر للنظر إلى البيانات التعليمية من زاوية مجالات من قبيل قوة العمل، والصحة، والزراعة، وإحصاءات الأسرة، وفي وكالات مثل منظمة العمل الدولية.

٣ – واستُهل الاستعراض بالأسئلة الأساسية ذاتها التي لا بد من تناولها في مستهل أي برنامج إحصائي: ''ما'' الذي يتعين قياسه و ''لِمَ'' وحال الإجابة على هذين السؤالين الفلسفيين والمتصلين بالسياسات، يمكن للمرء أن ينظر في أسئلة ''الكيفية'' التي تنطوي على العمليات الأساسية لأي دورة إحصائية بدءا بمعايير البيانات، ومرورا بعملية الجمع والنوعية والتحليل وتنمية المعلومات وتخزينها ونشرها، وانتهاء بدعم المستعمل. وينطبق دعم المستعمل على كل مرحلة على حدة، ويشمل بناء القدرات الإحصائية، وهو ما يعد اعتبارا أساسيا لدى القيام باستعراض دولي.

٤ - وبالنظر إلى اتساع نطاق الموجز وحقيقة أن فحص المسائل التقنية متوافر في مواضع أخرى، عمل الاستعراض على تحديد القضايا الرئيسية. ويرد في التذييلات معلومات أساسية تتناول المفاهيم الأساسية ومصادر البيانات التعليمية والوكالات والمبادرات.

٥ - وتدرج الأسئلة والمسائل بالخط المائل. ورغم أن المقترحات ترد بشكل ضمني في معظم التقرير، ترد التوصيات الرئيسية في الفرع الأخير الذي يتناول الاستنتاجات والتوصيات. وترد قائمة بالمختصرات المستعملة في النص في المرفق الرابع.

ثانيا - التحديات

ألف - ما الذي يقاس - الفلسفة والأهداف

٦ - الوضع الأمثل هو أن يسترشد البرنامج الإحصائي بإطار يمكن ربطه بأهداف تقدم فهما واضحا لما ينبغي قياسه وتستند إلى أساس فلسفي. ويُبرز الإطار العوامل الرئيسية التي تؤثر في الموضوع والعلاقات التي تربط بعضها ببعض. ومما يكتسي أهمية قصوى أن الإطار يتيح التقييم المنهجي لمعرفة ما إذا كان يجري قياس أكثر العناصر أهمية. وعلى الصعيد الدولي، لا يوجد في مجال التعليم إطار واحد كما أن الأهداف محدودة إلى حد ما وقد تكون غير متسقة تماما مع اللجان الدولية التي وفرت أساسا فلسفيا.

٧ - وتتجلى الفلسفة الدولية في تقريرين رئيسيين صادرين عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد ترأس إدغار فور وجاك ديلور، على التوالي، اللجنتين اللتين أعدتا تقرير تعلم الكينونة: عالم التعليم اليوم وغدا عام ١٩٧٢، وتقرير التعلم: الثروة في الداخل عام ١٩٩٨.

٨ - وبالنظر إلى أهمية تقريري تعلم الكينونة والتعلم: الثروة في الداخل، يمكن استعراض الأهداف الخاصة بالتعليم لضمان اتساقها مع مضمون التقريرين. وبالنظر إلى الوقت الذي انقضى منذ نشرهما، يتعين النظر في الحاجة إلى استكمالهما.

٩ - ويعد إطار فهم مجال من مجالات الإحصاء بمثابة أداة أو خريطة مفاهيمية تحدد طريقة للتفكير في أحد المجالات حتى يتسنى للمرء تنظيم المفاهيم واتخاذ القرارات بشأن الثغرات والتداخلات في البيانات، وإجراء تحليل بنظرة تشمل المجال برمته. فالإطار الكامل يوضح السياق الذي تجري فيه الأعمال القائمة والمقترحة.

١٠ - ورغم شيوع استعمال عناصر الإطار المفاهيمي الدولي - مثل: ''السياق والمدخلات والعملية والمخرجات والنتائج''، وإطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجمع البيانات - لا يوجد إطار دولي مقبول عموما.

١١ - وبالنظر إلى أهمية الإطار المفاهيمي للإحصاءات التعليمية الدولية بالنسبة لفهم برنامج إحصائي، فإن من شأن هذا الإطار أن يكون ذا فائدة. ويمكن لبلد من البلدان التي لديها إطار شامل بالفعل، مثل أستراليا، أن يقود هذا العمل.

١٢ - ويمكن الاطلاع على الأهداف الدولية في الوثائق التي ينشرها كل من الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتمثل أهداف الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير التعليم للجميع.

الأهداف الإنمائية للألفية

١٣ - وافق قادة العالم في أثناء مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ على ثمانية أهداف ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وبغرض رصد التقدم المحرز، قُرن كل هدف بغايات وقرنت كل غاية بمؤشرات تكتسي دورا مركزيا بالنسبة لاستراتيجيات عدة وكالات إنمائية دولية. ويتناول الهدف ٢ التعليم بشكل مباشر؛ فيما تندرج في إطار الهدفين ٣ و ٦ غايات أو مؤشرات تتناول التعليم بشكل مباشر.

١٤ - ويتمثل الهدف ٢ في ''تعميم التعليم الابتدائي'' وغايته ''أن يتمكن الأطفال في كل مكان ... من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي''. وتتمثل المؤشرات في صافي معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية؛ ونسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس؛ ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة.

١٥ - ويتمثل الهدف ٣ في ''تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'' وغايته إزالة ''التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ... بالنسبة لجميع مراحل التعليم''. وتشتمل المؤشرات على نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ ونسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن ١٥ و ٢٤ سنة.

١٦ - ويتمثل الهدف ٦ في ''مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض''. ويتمثل أحد المؤشرات في ''نسبة التحاق اليتامى إلى غير اليتامى الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاما بالمدارس''.

توفير التعليم للجميع

١٧ - ينص الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع[١] على أن يتمكن كل طفل وشاب وبالغ من الاستفادة من الفرص التعليمية التي من المقرر أن تلبي احتياجاتهم الأساسية في التعلم. وقد اعتمدت هذه الرؤية عام ١٩٩٠ وأُكِدت من جديد في ''إطار عمل داكار[٢]'' عام ٢٠٠٠. وحدد الإعلان العالمي والإطار ستة أهداف لعام ٢٠١٥:

(أ) توسيع نطاق الرعاية والتعليم لصالح الأطفال في عمر مبكّر؛

(ب) توفير تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي لصالح الجميع؛

(ج) تعزيز التعلم والمهارات الحياتية لدى الشباب والبالغين؛

(د) زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بنسبة ٥٠ في المائة؛

(هـ) تحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥، والمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥؛

(و) تحسين جودة التعليم.

١٨ - ويشدد الإطار على أهمية رصد الأداء باستخدام ''إحصاءات قوية وموثوق بها'' (الفقرة ٧٥) و ''الأهمية الأساسية للإحصاءات والحاجة إلى مؤسسات ذات مصداقية ومستقلة لإعدادها'' (الفقرة ٧٦).

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٩ - تشكل أيضا مديرية التعليم التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مصدرا رئيسيا للبيانات الإحصائية التي يعول عليها والقابلة للمقارنة كما أن لها رؤية وبيان عن مهمتها يركزان على التعلم مدى الحياة. وللمديرية ست غايات استراتيجية تشكل صياغة لعملها وهي:

(أ) تعزيز التعلم مدى الحياة وتحسين ارتباطه بالمجتمع والاقتصاد؛

(ب) تقييم وتحسين نتائج التعليم؛

---

(١) اعتمده المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، الذي عقد في جومتيان، تايلند، في الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٩٠.

(٢) اعتمده المنتدى العالمي للتعليم، الذي عُقد في داكار، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ومتاح على الموقع: www.unesco-org/education/efa.

(ج) تشجيع جودة التدريس؛

(د) إعادة النظر في التعليم العالي في ظل اقتصاد عالمي؛

(هـ) بناء التماسك الاجتماعي من خلال التعليم؛

(و) بناء مستقبل جديد للتعليم.

٢٠ - وهناك شواغل إزاء تلك الأهداف، وإن كان هناك تقدير عالمي إجمالا للاهتمام العام الذي تحظى به الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع وللالتزام السياسي وحشد الموارد اللازمة لوضع المؤشرات المقترنة بها وتحسين القدرة الإحصائية.

٢١ - وهناك الجانب العملي المتمثل في الموعد المستهدف المحدد في عام ٢٠١٥. فبحلول ذلك التاريخ، من الواقعي أن يكون لدى المرء فهم جيد للنظم اللازمة لقياس التقدم المحرز وبعض الفهم للمسافة التي ما زال يتعين قطعها.

٢٢ - والأهم من ذلك أن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع لا ترتكز بشكل واضح على فلسفة موحِّدة، ويختلف تركيزها على الفائدة الاقتصادية للتعليم والتعليم الأساسي عن المنظورات الفلسفية الليبرالية لدى اللجان التي تدعمها اليونسكو.

٢٣ - ولعل بعض الأهداف في حاجة إلى إعادة نظر. إذ إن الأهداف الإنمائية للألفية تركز، بصورتها الحالية، على الالتحاق بالمدرسة، بينما يستخدم الالتحاق بالمدارس كمؤشر على التعليم المحصل. وبالنظر إلى أهمية الالتحاق بالمدارس، فإذا كان السؤال المطروح من حيث السياسات هو ماذا تعلَّم الطلبة، يكون من اللازم إذن إجراء قياس مباشر لما حصله الطلبة من معارف. وإذا ما كان واضعو السياسات يهمهم معرفة ما إذا كانوا يحققون غايات التعليم أم لا، عندئذ يتحقق قياس ملائم بتقييم كفاءات مجموع السكان في سن معينة، سواء كانوا ممن يدرسون أم لا.

٢٤ - وقد يتساءل المرء أيضا عما إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية وهدف توفير التعليم للجميع تعكس حالة التعليم ككل. فقد جعلت معظم البرنامج يتجه نحو التعليم الأساسي على حساب التعليم في مرحلة ما بعد الثانوي وتعليم الكبار. وهي تعكس اعتقادا مفاده أن التعليم يخدم الاقتصاد بدلا من أن يخدم المواطنة والتنمية الشخصية. كما أنها تغض الطرف عن الأبحاث التي تعد من صميم التعليم العالي. وهي تختلف اختلافا كبيرا عن مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى درجة أنه قد يقال أن للعالمين النامي والمتقدم النمو أهداف مستقلة. وتتناول الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع إلى حد

كبير التعليم الابتدائي والإلمام بالقراءة والكتابة. ويعكس انشغال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالمهارات العالية اهتمامها بتحسين حالة الاقتصادات الصحية.

٢٥ - ويفضي اختلاف الأهداف إلى اختلاف فيما يخص البيانات. ففي الوقت الذي يهتم فيه العالم النامي بجمع البيانات اللازمة لإصدار أحكام تتعلق بالسياسات فيما يتصل بالتعليم الأساسي، يهتم العالم المتقدم النمو بالإحصاءات التي تتناول التعلم مدى الحياة والاقتصاد القائم على المعرفة.

باء - عمليات جمع البيانات الإدارية والبيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية

٢٦ - ظلّت البيانات الإدارية تشكل، حتى عهد قريب، المصدر الرئيسي للبيانات في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم في مرحلة ما بعد الثانوي. وفي وقت أقرب عهدا، وفّرت الدراسات الاستقصائية بيانات عن المشاركة التعليمية وطبيعة المدرسة.

٢٧ - وعمل المصدران بمعزل عن بعضهما البعض في كل مرحلة من مراحل الدورة الإحصائية على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وليس من المستغرب أن المفاهيم والهياكل الأساسية وطرق العمل التي طورت حول كل منهما أدت إلى جمود وإلى تحيز فيما يخص تحديد ''أفضل'' نوع البيانات. وهناك استقطاب في معسكري ''جمع البيانات الإدارية'' و''الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية''. ومن المحتمل أن يعترض المرء تعبير سريع وواضح وقوي عن الأسباب التي من أجلها لا يمكن استعمال المصدر الآخر باعتباره فحصا معتبرا لمدى ملاءمة المصادر، ومحاولة لتسوية الاختلافات.

٢٨ - وبالنظر إلى تنوع المصادر واختلاف الغايات والمفاهيم والتعاريف والأساليب، ليس من المدهش أن تبرز خلافات، مثل الشواغل التي أبديت في الآونة الأخيرة إزاء عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس. ففي الوقت الذي توجد فيه اختلافات كبيرة، تكون الأجهزة المشاركة في حاجة إلى التوفيق بين تقديراتها. فهل المشكل المطروح مشكل نوعية أم مشكل اختلاف المفاهيم، من قبيل ''القيد بالمدارس'' أو ''حضور الدراسة''؟

٢٩ - وعلى الوكالات أيضا أن تقر بإمكانية استخدام مصدر آخر للبيانات لتكميل أو تأكيد بياناتها الخاصة، وبأن مواطن القوة لدى إحدى المنظمات يمكن أن تدعم المنظمات الأخرى. فعلى سبيل المثال، يرجح أن تكون الأفرقة التي تضعها إحدى الوكالات في بلد معين أو منطقة معينة قادرة على تقديم نظرة ثاقبة من شأنها أن تحسن ما تقوم به وكالة أخرى في مجال جمع البيانات وتفسيرها.

٣٠ - وثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر تضافرا لاستخدام كلا المصدرين. فإن تعذر على الهيئات الرئيسية تسوية الاختلافات، قد تلزم حينئذ عملية جديدة ترمي إلى معالجة الاختلافات التقنية. وقد يستدعي ذلك إشراك هيئة جديدة، ربما تكون مقترنة بالشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بغرض إسداء المشورة.

جيم - الدراسات الاستقصائية المتعددة

٣١ - من المستصوب زيادة التنسيق فيما بين الدراسات الاستقصائية الرئيسية للأسر المعيشية التي تتضمن عناصر التعليم المهمة. وباستثناء الاستقصاء الديمغرافي والصحي والدراسة الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة، التي تشترك في بعض جوانب تاريخها وفي منهجيتها وتتعاون مع بعضها البعض وفق سبل محدودة، ليس هناك أساسا فيما يبدو اعتزام لإحداث أي توافق فيما بينها حيث إن الأسئلة قد وضعتها على نحو منفصل هيئات راعية لدراسات استقصائية تتسم بمبررات فريدة لكل منها. وليست هناك قائمة موحدة بالبلدان التي جرى استقصاؤها بالفعل ولا يوجد جدول موحد يبين البلدان التي ستغطيها الدراسات الاستقصائية المقبلة.

٣٢ - وقد تكون هناك محاولات أكبر لإعمال المزيد من التوافق، وقد تشمل هذه الجهود خبراء في مجال التعليم. ويمكن تنسيق الجداول الزمنية بغية جمع البيانات على أساس منتظم من البلدان التي في أمس الحاجة إليها. ومع ذلك فإن هذا الأمر لن يحدث بدون تحديد آلية أو هيئة تتولى التنسيق بشكل صريح.

دال - استقصاءات النتائج

٣٣ - أُجري الكثير من استقصاءات النتائج في السنوات الأخيرة، ولقد تم ذلك أساسا في البلدان المتقدمة. ومنذ المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع الذي انعقد عام ١٩٩٠ تم استحداث جيل جديد من التقييمات الموجهة نحو البلدان الأقل تقدما. وعلى غرار تقييمات الرابطة الدولية لتقييم التعليم ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن التقييمات الجديدة الواردة في المرفق الثاني من هذا التقرير تقدم معلومات يمكن أن تؤدي إلى تحسين نوعية وتعزيز الأبحاث وقدرات التقييم في نظم التعليم الوطنية. وفي حالة نجاح هذه الجهود في استحداث ثقافة للرصد والتقييم، فإنها ستسهم في بناء القدرات الإحصائية.

٣٤ - ووفقا لما ترونه في هذا المجال فإن المقارنات الدولية للنتائج قد تعتبر إما من السبل القوية للتحسين أو وسائل تغيير خطيرة. ويرى الإحصائيون والمعلمون أن الدراسات الاستقصائية هي بمثابة استثمارات مجدية. ومع ذلك يتعين على أي سياسي أو أحد كبار

المسؤولين عن صنع القرار الذي يضطلع بالمسؤولية عن الاستثمارات اللازمة لهذه الدراسات الاستقصائية أن يوازن بين المكاسب المحتملة غير المؤكدة مقابل النتيجة المؤكدة بأن بلده لن يحتل المرتبة الأولى. ويبدو من الطبيعي أنه قد يتم قبول تدني المرتبة مرات كثيرة قبل أن ينسحب البلد من المقارنة الدولية. ويتمثل التحدي الناشئ في توفير المكاسب التي يمكن جنيها من استقصاءات النتائج الدولية بدون المخاطر التي من المرجح أن تعقبها من جراء منشورات جداول التصنيفات الناجمة عنها.

٣٥ - ويثير عدد استقصاءات النتائج شواغل بشأن انتشارها والافتقار إلى التنسيق وأعباء الاستجابة والتكاليف وخطر حدوث انقسام بين البلدان الغنية والفقيرة. ويبدو أن الدراسات الاستقصائية قد تحولت إلى صناعة قابلة للنمو. وهناك انطباع بأن القليل من الخبراء الدوليين يفهم تاريخ الدراسات الاستقصائية العديدة والعلاقة فيما بينها وتسويغ إجراء دراسة استقصائية ذات صلة بدراسة أخرى.

٣٦ - وهناك بعض القوى التي تعارض التعاون وتشجع زيادة عدد الدراسات الاستقصائية. وتظهر منظورات مختلفة وربما قد تنشأ المنافسة لأن الرابطة الدولية لتقييم التعليم تمثل جهة البحث بينما تمثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو الحكومات. وعلاوة على ذلك فقد تشجع الانتشار بلدان ليست لديها دراساتها الاستقصائية الوطنية في مجال معين، وقد تعتقد أن من المرجح أن تحصل على تقييم ما في حالة مشاركة وكالات عديدة.

٣٧ - وقد تكون المنافسة بالأمر الجيد حيث إنها تسفر عن ''نتائج مثمرة عديدة''. ولكن قد تكون هناك خبرة كافية لتقييم ماهية الخيارات الأقوى أو الجمع بين جوانب القوة في شتى النُهج. ووفقا للوضع الراهن فقد يخلص المرء إلى أن الموارد غير مستخدمة استخداما فعالا.

٣٨ - ويمكن للرابطة الدولية لتقييم التعليم ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القيام بتنسيق استقصاءات النتائج لتحقيق الفعالية وتحسين الخدمة. وقد تطالب جهات التمويل - البلدان والمنظمات الدولية - بمزيد من التنسيق وربط دعم التمويل بالتعاون أو توفير حوافز للتعاون.

٣٩ - ويتمثل أحد الشواغل فيما يتعلق بالموارد في مدى استخدام البيانات الوطنية الناجمة عن استقصاءات النتائج الدولية. وتقوم بعض البلدان بتحليل بياناتها القطرية تحليلا مكثفا والإبلاغ عن الأداء بالنسبة للمناطق ونوع الجنس، على سبيل المثال. وتعتمد بلدان أخرى على الإبلاغ الدولي، وينصب ذلك أساسا على مجرد ترتيب البلدان. وقد لا تستغل البلدان البيانات نظرا لافتقارها إلى الموارد أو مهارات البحث أو الإرادة السياسية.

هاء – القيادة والتنسيق وتقسيم المسؤوليات

٤٠ – يؤدي عدد المنظمات المعنية بالتعليم على الصعيد الدولي إلى خلق حالة من النشاط والابتكار مما قد يؤدي كذلك إلى الإرباك وإهدار الموارد. وتتحدث المنظمات عن التعاون أكثر مما تمارسه، مما يثير الكثير من المسائل المتعلقة بالتنسيق. وفي بعض الحالات، يأتي التعاون من الوكالات التي تزعم تقديمه، في مرحلة واحدة فقط من مراحل الدورة الإحصائية، مثلما يحدث في جمع البيانات أو التدريب.

٤١ – إن لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية هي الآلية المعنية بالتنسيق الإحصائي فيما بين الوكالات الدولية. وتجتمع هذه اللجنة عادة مرتين في السنة لتوفر منتدى لرؤساء الإحصاءات بالمنظمات الدولية من أجل مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتخضع لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ولقد تناولت موضوعات مثل استخدام إطار دولي مشترك لضمان النوعية والمسألة ذات الصلة المتعلقة بتبادل البيانات الفوقية.

٤٢ – ويحد هيكل لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية من قدرتها على التنسيق. وهي لجنة مخصصة لمديري الإحصاءات في الوكالات الدولية، مما يستبعد المنظمات التي ليس لها مدير والوكالات المهمة غير الدولية. بل إن جميع الوكالات التي لها مدير ليست أعضاء في اللجنة. وعلاوة على ذلك فحيث إن هذه اللجنة تتناول جميع الموضوعات فقد تكون ثمة حاجة إلى هيكل آخر، وربما يكون هيكلا فرعيا يكون، بإمكانه تخصيص الوقت اللازم لتنسيق إحصاءات التعليم.

٤٣ – وهناك مشكلة تنسيق أساسية تنشأ عن السبل التي تتبعها البلدان لإسناد المسؤولية عن التعليم. فقد تضطلع وزارات مختلفة بالمسؤولية عن مستويات تعليم مختلفة وعن عناصر ذات صلة مثل التمويل. وعلاوة على ذلك، فبينما يتركز الاهتمام بالتعليم الابتدائي والثانوي في وزارة ما، فإن الاهتمام بتعليم الكبار متنوع ويعم عدة وزارات مثل الزراعة والعمل والصحة. وعندما يتصل الأمر بجمع البيانات والإبلاغ عنها، فقد تكون المسؤولية من اختصاص وزارة للتعليم أو مكتب إحصاءات وطني. وينعكس هذا الانقسام في الأعمال الدولية.

٤٤ – ورغم أن اليونسكو تضطلع بالمسؤولية عن التعليم، تمتد أدوار هيئات أخرى إلى جمع البيانات وتخزينها وتعميمها. ويشارك في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

والبنك الدولي وهيئات أخرى. وهناك بعض وكالات المساعدة الثنائية التي لديها برامج مكثفة لجمع البيانات.

٤٥ - وفيما يتعلق بجمع البيانات، هناك فجوة بين اهتمام معهد اليونسكو للإحصاء على مدار تاريخه، بالبيانات الإدارية، ومشاركة منظمات أخرى في بيانات الدراسات الاستقصائية. ويعمل معهد اليونسكو للإحصاء التابع لليونسكو أساسا مع وزارات التعليم بينما تعمل الوكالات، التي تتناول أعمال الدراسات الاستقصائية، مع المكاتب الإحصائية الوطنية.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتعريف والتصنيف، تعول اللجنة الإحصائية والشعبة الإحصائية التابعتان للأمم المتحدة على اليونسكو. أما فيما يتعلق بالنوعية، فرغم أنه يبدو أن اللجنة الإحصائية أو الشعبة الإحصائية هما الهيئة المنطقية، فإن صندوق النقد الدولي له دور متزايد في هذا الشأن. ويتساءل المرء عن السلطات المخولة للجنة الإحصائية أو للشعبة الإحصائية. وحتى في حالة الأعمال الأساسية لبناء القدرات الإحصائية، قد يتوقع المرء أن تقدم الشعبة الإحصائية المزيد من الدعم العالمي لجمع البيانات الإحصائية وتحليلها وتعميمها.

٤٧ - وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أسفرت الاستعانة باللجان في معالجة المؤشرات الدولية لنظم التعليم عن نتائج باهرة. وفي نفس الوقت، فقد تقوم اللجان بتكرار جهود بعضها البعض وتؤدي إلى القيام بقدر هائل من الأنشطة التي تعد جهودا كبيرة بالنسبة للبلدان كي تشارك وتواكب التطورات. بل قد تؤدي إلى استنفاد موارد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدى المشاركة في الدراسات الاستقصائية العديدة، وخاصة في حالة رغبتها في المشاركة كذلك في الدراسات الاستقصائية التي تجريها الرابطة الدولية لتقييم التعليم.

٤٨ - وتعد قواعد البيانات الإلكترونية وشبكة الإنترنت من الوسائل القوية لتبادل المعلومات التي يمكن استخدامها بشكل مكثف. والشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية هي نموذج مفيد قد يتسنى تكييفه مع مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة والجهات. ومن شأن قدرات البحث في المخزون أن تؤدي إلى التمكن من تحديد الدراسات الاستقصائية من حيث الاسم والمحتوى والجهات الرئيسية.

٤٩ - وقد تكون نفس الآلية أو آلية مماثلة مفيدة لتبادل معلومات بشأن البرامج والأنشطة في مجال بناء القدرات الإحصائية، سواء كانت تضم وكالات دولية أو أكثر من بلد واحد أو كانت برامج ثنائية يشارك فيها البلد المانح والبلد المتلقي للمساعدة.

٥٠ - وينبغي تشجيع الأفكار والإجراءات على نطاق المنظومة مثل جهود معهد اليونسكو للإحصاءات لإدماج برنامج تقييم ورصد محو الأمية في الدراسة الاستقصائية لمدى إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والمهارات الحياتية ودمج تقييم نتائج التعلم في برنامج التقييم الدولي للطلاب، مثلها في ذلك مثل فكرة احتمال استخدام برنامج رصد وتقييم محو الأمية كوحدة نموذجية للاستقصاءات الديمغرافية والصحية.

٥١ - وتبين هذه الدراسات الاستقصائية الجديدة ليس فحسب بعض أفكار النظم، ولكنها تعكس أيضا آخر التطورات في مجال قياس مدى الإلمام بالقراءة والكتابة. وقد استعمل في أول التقديرات وأبسطها مستوى التعليم المحقق كبديل عن تقييم مدى القدرة على القراءة. ثم تتضمن الدراسات الاستقصائية سؤالا عما إذا كان الشخص قادرا على القراءة والكتابة. وتجمع الدراسات الاستقصائية الحديثة المعنية بمدى الإلمام بالقراءة والكتابة بيانات التقييم (عوضا عن تلك المعلنة ذاتيا) التي تقدم مجموعة متنوعة من المعلومات عن مدى إلمام السكان بالقراءة والكتابة (وليس مجرد الاختيار بين شيئين).

واو - أعباء الاستجابة - ما هو صلب الموضوع؟

٥٢ - تؤدي عملية جمع البيانات المشتركة بين معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إلى خفض الازدواجية في الأعمال وأعباء الاستجابة الناجمة عن ذلك بالنسبة للبلدان المعنية. ورغم ذلك لا يزال حجم البيانات وتواترها وتعقدها من القضايا المعقدة من جراء المسائل المتعلقة بالتعاريف والعمليات.

٥٣ - إن البيانات الإدارية بشأن عدد الطلبة والخريجين وعدد المدرسين وبشأن الإيرادات والنفقات ما برحت تعتبر منذ وقت طويل من المعلومات ''الرئيسية'' بشأن عمليات نظام التعليم. وهناك قبول متزايد بأن بيانات النتائج المستقاة من الدراسات الاستقصائية بشأن معارف الخريجين أو السكان أو قدراتهم هي أيضا من المعلومات الرئيسية. ويمثل حجم وتعقد الطلبات السنوية عبئا ثقيلا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو فضلا عن البلدان النامية.

٥٤ - وبالإضافة إلى هذه الأعباء، تتلقى البلدان طلبات تفضي إلى ازدواجية عملية جمع البيانات المشتركة المذكورة إما من منظمات أخرى أو أقسام بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تضطلع بمسؤولة عملية جمع البيانات المذكورة. وتبين تلك الازدواجية إما أن النظم غير مناسبة بصورة لا تكفل تناولها قبل تقديم طلبات جديدة، أو أن حافظات البيانات القائمة غير معروفة تماما أو أن هناك مشكلات فيما يتعلق بإمكانية الاطلاع على البيانات.

٥٥ - وتسحب استقصاءات النتائج التي تجريها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة الدولية لتقييم التعليم الموارد بعيدا عن عمليات جمع البيانات الإدارية الأساسية. وبعض البلدان غير قادرة إما على الحصول على موارد كافية أو على توجيه الموارد لتهيئة الأشخاص والنظم لعملية الإبلاغ. وقد يكون من بين الأمثلة الافتقار إلى التوافق السليم مع المعايير الدولية ونقص المعلومات بشأن جميع المجالات المطلوبة في عملية جمع البيانات المشتركة المذكورة. ولقد تم إلغاء بعض عمليات جمع البيانات الإدارية المتعلقة ببعض البلدان أو أنها تأخرت لسنوات عديدة أو سمح لها بالتدهور ومع ذلك فهي قادرة على الاستجابة بسهولة لاستقصاءات الأسر المعيشية.

٥٦ - وفي الوقت الذي يتعين فيه على البلدان التصدي لهذه المشكلات، يمكن للوكالات الدولية القيام بما يلي:

(أ) التخفيف من وطأة طلباتها بالحصول على البيانات بغية تفادي خطر إرهاق قدرات البلدان على الاستجابة. وقد يُنظر خلال عملية جمع البيانات المشتركة المذكورة في مدى ضرورة إجراء الدراسة الاستقصائية السنوية.

(ب) توخي الحذر في النظر في المبادرات الجديدة، ولا يقتصر ذلك على مجرد ما إذا كانت البيانات لازمة بالفعل بل ما إذا كانت نفس البيانات أو بيانات كافية قد جُمعت بالفعل أو ستجمعها قريبا منظمة أخرى أو أنها متاحة في دراسة استقصائية منفصلة.

(ج) إعداد قائمة شاملة في بلدان المتغيرات الرئيسية التي يتعين أن تشكل جزءا من العمليات الرئيسية الدولية لجمع البيانات. وقد تبين مثل هذه القائمة على الوجه الأمثل أهمية كل متغير لكي يتسنى للبلدان التركيز على جمع البيانات المناسبة لمواردها.

(د) الاستعراض الدوري للصكوك الرئيسية لجمع البيانات من أجل تنظيم المعلومات المجمعة وطريقة جمعها. وقد يشمل الاستعراض الصكوك المستعملة في عملية جمع البيانات المشتركة المذكورة، وفي الاستقصاء الديمغرافي والصحي، ومجموعات الاستقصاءات المتعددة المؤشرات، ودراسة قياس مستويات المعيشة، واستبيان مؤشرات الرفاه الرئيسية. وينبغي أن تتمثل النتيجة في معيار تجريبي لكي تنظر فيه هيئات جمع البيانات.

٥٧ - ولا توجد قائمة بالمتغيرات الرئيسية. ونتيجة إضفاء مزيد من الانتباه للبيانات الرئيسية، سيتاح الوقت أمام البلدان لتقديم التقارير المتأخرة وتحسين نظم الإبلاغ السنوي الثابت. ويعد تطبيق التصنيف الدولي الموحد للتعليم مثالا على نوعية التحديات. وتتطلب بعض البلدان دعما كبيرا من الوكالات الدولية لإدراج برامجها في التصنيف المذكور، ولم تعد بعض البلدان المتقدمة النمو إطلاقا جداول التناظر التي تبين منهجيا كيفية الاطلاع على

المفاهيم والفئات بأحد التصنيفات في تصنيف آخر أو في نسخة سابقة من نفس التصنيف ومكان ذلك ومداه.

٥٨ - ولا يلزم أن يتضمن استعراض الصكوك وإعداد قائمة بالمتغيرات الرئيسية استشارات مكثفة مع الأشخاص أو وقتا طويلا للغاية. ويمكن إجراء ذلك إلى جانب استعراض الوثائق التي يمكن الحصول عليها إلكترونيا. وإن اقتراح إضفاء أهمية على المتغيرات هو اقتراح مماثل للتوجه الذي تنهجه منظمة العمل الدولية، والذي يميز بين مراحل التطور الإحصائي (الأساسي والثانوي والمتقدم)، ويوصي بالأنشطة ذات الأولوية لكل مرحلة، ويحدد ''أفضل'' الموارد ''وأكثرها قبولا'' في مواده الأخيرة الخاصة ببناء القدرات الإحصائية.

زاي - التعاريف والتصنيفات

٥٩ - تشمل المشاكل الأساسية انعدام تعريف وتصنيف مقبولين للجامعات، كما تشمل المشاكل المتعلقة بقياس التعليم المستمر، حسب ما توضحه مبادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو ومكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي. والتصنيف الدولي الموحد للتعليم نفسه محدود. وتواجه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية صعوبات في وضع خرائط لأنظمتها التعليمية وفقا للتصنيف المذكور، مما يبين أن تلك الصعوبات ربما تكون قد حدثت لأن التصنيف الدولي الموحد للتعليم هو أصلا تصنيف مخصص للبلدان المتقدمة النمو في أوروبا.

٦٠ - وتتمثل إحدى الصعوبات الفنية في أنه حتى عندما يكون هناك توافق جيد مع التصنيف الدولي الموحد للتعليم، لا تتوافر في بعض الأحيان التفاصيل المطلوبة للتصنيف سواء في الدراسات الاستقصائية أو في الموارد الإدارية. وقد تم تحديد التحديات الأخرى في الوثائق المعدة من قبل الفريق الفني المعني بالمؤشرات الدولية لنظم التعليم وشبكاته، أو في التذييلات الملحقة بـ ''لمحة عن التعليم'' التي تبدي ملاحظات عن المشاكل التي تواجه البلدان في سعيها لجعل واقعها يتلاءم مع التعاريف والتصنيفات.

٦١ - وبرغم دواعي القلق المذكورة التي تشير إلى وجود مفاهيم كامنة، وبالتالي تشير إلى إمكانية التشكيك في البيانات، فإن كمية كبيرة من الطاقة قد كُرِّست لوضع المؤشرات أو تحسينها من أجل عقد مقارنات تكون لها مضامين جادة في مجال السياسات العامة.

حاء - العملية

٦٢ - إن الوثائق الصادرة عن عملية جمع البيانات المشتركة بين معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

تشكل نقطة مرجعية بالنسبة لأوساط التعليم الدولية. ولكن هناك مسائل تختص بالتوثيق والجمع ووضع المؤشرات والتحقق منها. وتراكم نقاط كانت طفيفة في بعض الأوقات يمكن أن يُحْدِث تباينات جوهرية في مجمل عبء إعداد التقارير الإحصائية والاستجابة للطلبات.

٦٣ - وتقوم دوريا البلدان أو عملية جمع البيانات المشتركة المذكورة بتغيير التعاريف أو الإجراءات التي تقود إلى تغييرات في البيانات والمؤشرات. وعلى الرغم من أن المنشورات **توثق** التغييرات، فإن تلك المنشورات تُفْتَقَد مع مرور الزمن بحيث يصبح المستعملون غير قادرين على تحديد الأسباب الكامنة وراء التغييرات.

٦٤ - وربما تقود التغييرات بلدا ما إلى اكتشاف بعض جوانب الحذف الطويلة الأمد وإلى مشاكل في جمع البيانات. وربما يكون للتغييرات آثاراً مهمة في الموارد، وبصفة خاصة حينما يتضمن الأمر تنقيحات تاريخية. كما أن أدوات جمع البيانات التي تم توفيرها وإدارة الطلبات ربما يسببان مشكلة.

٦٥ - ومن المحتمل أن تنشأ الشكاوى من أن عملية جمع البيانات المذكورة ليست شفافة بما فيه الكفاية لأن البلدان لا تمتلك النظام الحسابي الذي تستخدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وضع المؤشرات. وهذا يقود إلى شعور بأن من المحتمل أن تلك المنظمة تقوم بتقدير البيانات المفقودة حتى دون التعريف بالقواعد التي بنيت عليها التقديرات.

٦٦ - إن التحقق هو عملية تستغرق وقتا طويلا حيث إن إجراءات التحرير العادية التي تتبعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ربما تشتمل على تغييرات مدمجة يمكن أن تمر من دون أن يلحظها أحد، وبصفة خاصة عندما تكون هناك تغييرات في الموظفين أو حينما لا يكون هناك وقت كاف لمراجعة الوثائق السنوية الضخمة. وتطلب تلك المنظمة بيانات من موارد بخلاف مراكز الخبرة في المجال التعليمي، والتي تجد أن من الصعب عليها التوفيق بين الطلبات لعدم علمها بوجود طلبات أخرى.

٦٧ - وتحتاج أنظمة توثيق التغييرات وقواعد التحرير لأن يُنْظَرَ فيها كجزء من الاستعراض الذي نوقش سابقا. وينبغي النظر في إدراج قواعد التحرير والتغييرات الرئيسية ضمن البرامج الحاسوبية الخاصة بإعداد التقارير. وهذه التغييرات ستساعد البلدان على تدريب الموظفين.

طاء - نوعية البيانات وبناء القدرات

٦٨ - تعتمد الإحصاءات الدولية على مقدرة البلدان، والهيئات التابعة للدولة، والهيئات المحلية على تقديم إحصاءات بشأن أنظمتها التعليمية وبشأن نواتج تَعلُّم سكانها. وتقوم

المنظمات الدولية بطريقة جماعية بإنفاق استثمارات كبيرة من أجل مساعدة البلدان على تحسين أنظمتها الإحصائية الضعيفة وتحقيق قدرات مستدامة.

٦٩ - ويشمل بناء القدرات الإحصائية في معناه الأَعم مساعدة البلدان على استحداث أنظمة إحصائية فعالة، بما فيها الأطر المؤسسية والقانونية المناسبة؛ والقيم الأساسية المناسبة مثل السرية والخصوصية؛ والموضوعية البعيدة على السياسة؛ ونُهُج تقييم الأولويات، سواء كان من قِبَل الحكومة أو المستعملين الآخرين؛ وآليات تنسيق شتى أجزاء النظام الإحصائي.

٧٠ - وتترع جهود بناء القدرات الإحصائية إلى التأكيد على إعداد الإحصاءات على حساب استعمالها. ومهما يكن من إمكانية فهم هذا الأمر، فإنه سيكون في المدى البعيد من صالح المنظمات التي تقوم بجمع الإحصاءات لإشراك مستعملي الإحصاءات ومقدمي الإحصاءات في عملياتها. وسيقوي ذلك من العلاقة بين المستعملين والمنتجين، ويحسن من نوعية البيانات وصلاحيتها، ويبرز الحاجة إلى الدعم المستمر لجمع البيانات، ويساعد على إيجاد الطلب الوطني على البيانات الضرورية التي من شأنها توفير إمدادات إحصائية مستدامة. وسيكون من المفيد، في هذه الجهود، إشراك المنظمات المعتادة بدرجة أكبر على العمل مع المخططين، مثل المعهد الدولي للتخطيط التربوي.

٧١ - ويمكن للمنظمات التي تعتمد على البيانات الإدارية أن تعمل سويا على تطوير المهارات اللازمة، حتى عبر مجالات الاختصاص جميعها. ويمكن للمنظمات المتخصصة في الدراسات الاستقصائية أن تجد طرقا للعمل سويا.

٧٢ - وربما يكون مثل هذا التعاون مفقودا لأن الهيئات التي من المتوقع أن تتجاوز حدود المنظمات إما أنها لا تمتلك الموارد الكافية أو أنها لا تمتلك الولاية اللازمة. ومن اللازم تنفيذ أهداف الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بالكامل ودعمها بالتمويل المناسب.

٧٣ - وبالنسبة للاستعراض الحالي، فإن بناء القدرات الإحصائية يشمل مساعدة البلدان على إنشاء المعلومات اللازمة لإدارة نظامها التعليمي والمحافظة عليها. إن نظم معلومات إدارة التعليم تجعل من الممكن توفير خدمات مهمة مثل إعطاء الخريجين نسخة من شهادات تخرجهم أو إعطاء المدرسين السابقين وثيقة إثبات الخدمة.

٧٤ - وتوفر البيانات الإدارية في مستواها البسيط عدد التلاميذ في المدرسة، ومن الأفضل أن يكون ذلك مصنفا حسب نوع الجنس، والمرحلة الدراسية والعمر. وربما تشمل الأنظمة الأكثر تعقيدا معلومات عن خلفية الطالب ويتم عن طريقها تخزين البيانات عن كل فرد بطريقة إلكترونية بحيث يصير تاريخ الطالب معروفا ويصبح من الممكن فهم التوجهات.

٧٥ - وتعمل بعض المنظمات النشيطة في مجال بناء القدرات الإحصائية بصفة رئيسية مع وزارات التعليم. والتركيز الأكبر من الموظفين الذين يقومون بهذه المسؤولية ربما يكون في معهد اليونسكو للإحصاء الذي خصص قسما منفصلا للقيام بهذه المهمة يرأسه أحد كبار الأخصائيين الذي يقدم تقريره إلى مدير المعهد. وتعمل بصفة رئيسية مع مكاتب الإحصاءات الوطنية منظمات أخرى، نشيطة في مجال بناء القدرات الإحصائية.

٧٦ - وما برح كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يؤدي دورا متزايدا في مجال الجودة النوعية وبناء القدرات الإحصائية. فقد وضع صندوق النقد الدولي معايير لضمان أن تكون للأسواق الدولية إحصاءات موثوقة. وعلى الرغم من أن التَقَيُّد بتلك المعايير طوعي، إلا أن صندوق النقد الدولي يرصد الامتثال بها، وهو الهيئة الدولية الوحيدة التي تضطلع بالتقييمات في المواقع لضمان الامتثال. ويلاحظ بعض المراقبين أن صندوق النقد الدولي هو الهيئة الوحيدة التي تمتلك ''القدرة'' اللازمة لإحداث الامتثال للمعايير الدولية.

٧٧ - ويمول البنك الدولي التطور الإحصائي في البلدان سواء مباشرة أو عن طريق هيئات أخرى. ويتم تشجع البلدان على أن تكون لديها استراتيجيات إحصائية وطنية؛ حيث أنه بوجود استراتيجية إحصائية وطنية يصبح البلد قادرا على تلقي الدعم اللازم لتطوير أنظمته الإحصائية. ويساند البنك الدولي الدعم المستمر لمعهد اليونسكو للإحصاء والمحافظة على ذلك الدعم، وبصفة خاصة وضع آليات استشارية، واستراتيجيات جديدة للدراسات الاستقصائية، وتقوية البرامج الإحصائية للتعليم الوطني. وقد كان برنامج مؤشرات التعليم العالمية واحدا من بين تلك الجهود الرئيسية منذ أن بدأ في منتصف عام ١٩٩٠ عندما قدم البنك الدولي تمويلا إلى معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمساعدة البلدان على تطوير أنظمتها الإحصائية بحيث تكون قادرة على إعداد تقارير تتضمن إحصاءات قابلة للمقارنة. وبموجب برنامج مؤشرات التعليم العالمية، يعمل معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع ١٩ بلدا.

٧٨ - ويستخدم معهد اليونسكو للإحصاء نموذجا تقييميا يبدأ بإطار تقييم الجودة النوعية للبيانات الخاص بصندوق النقد الدولي، وعلى وجه التحديد هيكله الخاص بتقييم الممارسات ومقاييسه وشروطه المسبقة المتعلقة بالجودة النوعية للبيانات. ويقوم معهد اليونسكو للإحصاء بتدريب موظفي البلدان على استخدام إطار تقييم الجودة النوعية للبيانات، ويعمل معهم على إعداد استعراض عام للأنظمة المُنَفَّذة على مستوى المدرسة أو الإقليم أو على المستوى الوطني. ويشكل تحديد نقاط الضعف في كل مرحلة من مراحل الدورة الإحصائية خريطة طريق للجهود اللازمة لبناء القدرات الإحصائية. ويجري تيسير هذا العمل عن طريق نموذج

الإدارة اللامركزي، ويستخدم معهد اليونسكو للإحصاء؛ اثنين من المكاتب الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وثلاثة في أفريقيا، وواحد في أمريكا اللاتينية. وتعمل منظمات أخرى خارج مقر عالمي وتقدم التدريب وأنواع الدعم الأخرى، حسب الاحتياجات، في أجزاء مختلفة من العالم.

٧٩ - وربما يوفر إطار تقييم الجودة النوعية للبيانات الخاص بصندوق النقد الدولي أداة لتركيز الجهود المنسقة. ويبدو أن استخدام تلك الأداة من قبل معهد اليونسكو للإحصاء لإثارة المسائل وإعداد التقييمات التي تشمل الخيارات والأولويات بطريقة منهجية يعمل بطريقة جيدة. وإذا كان على الوكالات الأخرى أن تستخدم نفس النموذج فحينئذ سيكون هناك اتساق داخلي إزاء النصيحة المقدمة. وستكون الخطوة التالية بالنسبة للهيئات الدولية هي أن تعمل سويا في التعامل مع نفس الوكالات في بلد معين.

٨٠ - وسيكون من المفيد لمعهد اليونسكو للإحصاء أن يتولى الريادة في توثيق مجمل التوجيهات بشأن إحصاءات التعليم. وفي مجال التعليم، فربما يكون لدى رابطة تطوير التعليم في أفريقيا مواد ذات صلة بذلك. وهناك نموذج شامل لإحصاءات قطاع العدل بصفة خاصة. وستشتمل التوجيهات على المتغيرات التي تم تحديدها ووضع أولويات لها حسب ما تمت مناقشته أعلاه تحت عنوان ''ما هو الأساسي'' (انظر الفرع واو)، وستوصي بما إذا كان المصدر الملائم لكل منها جهة إدارية أم استقصاء.

٨١ - والملحوظة المتعلقة بالبرنامج الحاسوبي لنظم معلومات إدارة التعليم هي ملاحظة سليمة من الناحية الإجرائية لأن بعض المحاولات لاستحداث برامج حاسوبية تتناسب مع البلدان النامية أُهمِلتْ، والمحاولات الحالية ربما تواجه بعض المصاعب. وهذه الجهود قد تكون أكثر من اللازم بالنسبة للوكالات المفردة، وربما لم يتم إدماجها في قدرات البنية التحتية للبلدان المعنية، وقد تمثل ازدواجا لمحاولات أخرى، أو ربما تكون قد أصبحت عتيقة بسبب التغييرات في البرامج الحاسوبية.

٨٢ - وقد حُلَّتْ هذه المشاكل في العالم المتقدم النمو عن طريق استخدام برامج حاسوبية تقوم بوضعها والمحافظة عليها شركات متخصصة من القطاع الخاص. وربما يمكن تطبيق مثل هذا الحل على العالم النامي. وحتى ولو كان من اللازم عرِض حوافز لتعويض شركات القطاع الخاص عن العمل في سوق صغير، فمن المحتمل أن تكون تلك الحوافز أقل تكلفة من النهج المتبع حاليا. ومن المرجح أن يتسنى للشركات من خلال الشراكة مع منظمة دولية تتفهم المشاكل التي تواجه المدارس في البلدان النامية، أن تصبح قادرة على تكييف أحد الأنظمة الناشئة ليصبح نظاما مناسبا وقويا ويمكن تطبيقه على نطاق واسع.

٨٣ - ويمكن لهيئة دولية أن تطلب من إحدى شركات القطاع الخاص المتخصصة في البرامج الحاسوبية لنظم معلومات إدارة التعليم تكوين شراكة مع مطوري أحد الحلول البرنامجية الناشئة على برامج حاسوبية للاستخدام في البلدان النامية. ويمكن أن تكون تلك الشركة تابعة لأحد الاقتصادات الناشئة. كما يمكن أن تقع مسؤولية الصيانة المستمرة والتحديث والتدريب على اتحاد للشركات.

ياء - الخصوصية والسرية

٨٤ - تقوم أنظمة جمع البيانات الإدارية والدراسات الاستقصائية بجمع كميات كبيرة من المعلومات الشخصية التي تعتبرها العديد من الثقافات معلومات خاصة أُعطيت بمفهوم أنه سيجري التعامل معها بسرية.

٨٥ - وتمتلك العديد من الوكالات العاملة في مجال الإحصاء سياسات وإجراءات للمحافظة على السرية. ولكن، برغم ذلك، نمت مسائل السرية بشكل أكثر إلحاحا، حيث إن التكنولوجيا تجعل من السهل جمع وتخزين وربط ونشر المعلومات. وتنمو هذه المشاكل وتصبح أكثر تعقيدا حينما يجري استخدام البيانات التي جُمِعت في إحدى الولايات القضائية من قبل ولاية قضائية أخرى.

٨٦ - وهناك العديد من العوامل التي تجعل السرية مسألة معقدة على المستوى العالمي. فالبلدان تختلف في قدرتها على القيام بالتحليل، وتعتمد بعض البلدان على الهيئات الدولية في القيام حتى بالتحليلات على المستوى الوطني. وتتباين الثقافات فيما توليه من أهمية للخصوصية والسرية، وربما لا تكون لبعضها القدرة على ضمان المستوى الأدنى من السرية حتى ولو رغبت في القيام بذلك. والبلدان التي تمتلك الموارد، والتي تضع أهمية كبيرة للسرية، ربما لا تتشارك في معيار موحد للأنظمة القانونية والإجرائية يكفل السرية.

٨٧ - كما أن ممارسات وكالات المعونة الدولية والثنائية الأطراف تثير المشاكل أيضا. فربما تحتفظ الوكالة الدولية أو الوكالة الثنائية الأطراف المسؤولة عن الدراسة الاستقصائية بالبيانات المصغرة، أو ربما يحتفظ بها البلد الذي تم فيه جمع تلك البيانات. والحالة الأولى تُقلل من العبء الواقع على كاهل البلد الذي جمعت فيه البيانات، وتيسر إجراء البحوث وكتابة التقارير التي تشتمل على مقارنات دولية. والحالة الأخيرة تعني أن مُعدي التقارير الدولية يعتمدون على مقدرة ورغبة البلد الذي جمعت فيه البيانات على القيام بالتحليلات. وبعد كتابة التقرير فلن يكون بمقدور الهيئات الدولية والباحثين الحصول على ملفات البيانات المصغرة إلا إذا قام البلد أو الوكالة بتوفير تلك الملفات، وكانت الملفات متسقة مع ملفات البلدان الأخرى.

٨٨ - وإذا كانت البيانات المصغرة محفوظة لدى وكالة معونة دولية أو ثنائية الأطراف، حينئذ سيحتاج المجتمع الدولي لأن يطرح العديد من الأسئلة : فهل من الواجب أن تقوم سلطة دولية بالإشراف على الطريقة التي يتم بها التعامل مع البيانات، وربما يشمل ذلك الاتفاقات الخاصة بالتعامل مع السرية؟

كاف - النشر: إمكانية الوصول إلى البيانات واستعمالها

٨٩ - لقد كانت الإحصاءات التعليمية، تقليديا، في شكل جداول وقواعد بيانات مفصلة لا يطلع عليها سوى عدد محدود من الجمهور. ولكن التغييرات الهائلة في تحديث المعدات والبرامج الحاسوبية أصبحت تعني أن كتب الجداول الإحصائية استُبدِلت ببيانات على شبكة الإنترنت. وبالاقتران مع الاهتمام المتزايد بالبيانات والمؤشرات، أصبحت لدى الوكالات الإحصائية الآن فرصة لجعل البيانات سهلة التناول بدرجة أكبر، وتنظيم تلك البيانات بطريقة مختلفة، وتمكين المستعملين من اختيار التوجهات والمقارنات الخاصة بهم في إجراء الدراسة.

٩٠ - وتمتلك الوكالات الدولية والإقليمية والوطنية المتعددة قواعد البيانات الخاصة بها في مجال معلومات التعليم الدولي، أو أنها في مرحلة إنشاء تلك القواعد والاحتفاظ بها، على الرغم من أنها تعتمد بكثافة على نفس الموارد، بما فيها البيانات الأساسية الموجودة في عملية جمع البيانات المشتركة بين معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصاء للجماعات الأوروبية. وبالنظر إلى تكاليف الإنشاء والصيانة، فإن التعاون مستصوب بغرض التشارك في الموارد النادرة وتسهيل إمكانية الوصول إليها.

٩١ - وسيكون من المفيد بالنسبة للوكالات توفير معلومات أفضل بشأن منشأ تلك البيانات. وحتى المستعملين اللذين على قدر عال من التقدم سيجدون أنه من الصعب عليهم البحث في مواقع الموارد وتَفَهُّم الاختلافات في النتائج التي تُبلِّغ عنها الوكالات المختلفة، والتي تكون حادة في بعض الأحيان. ويمكن للوكالات الدولية أن توفر ''خريطة'' ترسم الطريق الذي تتحرك من خلاله البيانات من الموارد المختلفة إلى قواعد البيانات الدولية الرئيسية. وهذا الدور ربما يكون مناسبا جدا للشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة أو لمعهد اليونسكو للإحصاء.

٩٢ - وتحتاج البيانات للتحليل والنشر المنهجي من أجل أن يتم استخدامها بفعالية. أما الدراسات الاستقصائية فإنها تختلف في نواحي التشديد. فبينما تنتج عن بعض الدراسات الاستقصائية تقارير قطرية، ربما تكون محصورة في موضوع واحد، فإنه ينتج عن دراسات استقصائية أخرى تحليل مقارن. ويحتاج الأمر لعمل تحليلي أكثر من أجل الاستفادة من قواعد البيانات الناتجة عن جميع الدراسات الاستقصائية. ورهنا بإمكانية معالجة مسائل

السرية والخصوصية، فإن الدخول إلى المواقع الإلكترونية سيحقق استفادة أفضل من البيانات التي تم جمعها بنفقات كبيرة.

لام – الضغوط الجديدة – التدويل والتجارة والاستغلال في الأغراض التجارية

٩٣ – يتزايد ويتوسع التنقل في التعليم العالي بحيث يشمل التنقل الآن التعليم الثانوي. ومن المحتمل أن تتزايد الضغوط التي تؤدي إلى إحداث تلك التغييرات، مثل التأكيد على مركزية المعرفة في المجتمع، وتدويل سوق العمل والحاجة إلى الاعتراف الدولي بالمؤهلات. وستحدث ضغوط إضافية نتيجة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في الخدمات، والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، الذي يشمل بالفعل التعلم عن بعد ووجود فروع للجامعات في بلدان أخرى تعمل عن طريق السواتل، إضافة إلى الطلاب وهيئات التدريس الذين يدرسون ويعملون بالخارج.

٩٤ – وبالاقتران مع الاهتمام التجاري المتنامي بالخدمات التعليمية، مثل التدريب في مجال الصناعة، والمشاركة المتزايدة من مقدمي الخدمات، مثل المنظمات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص، سيكون من المعقول توقع أن تزيد هذه الضغوط من عملية التنقل بدرجة أكبر.

٩٥ – وبرغم توافر بعض البيانات عن تنقل الطلاب، إلا أنه لا توجد بالفعل بيانات عن البرامج ومقدمي الخدمات. وتوجد فجوة خاصة في البيانات التي تعنى بالأنشطة التجارية، ويعتقد بعض المراقبين أن تلك الفجوة تتزايد بدرجة كبيرة في نفس الوقت حيث إن هناك ضبابية في الخطوط الفاصلة بين مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في التعليم.

٩٦ – وانعدام البيانات بشأن المشاركة الخاصة التجارية في التعليم يتجاوز الأنشطة الدولية. ولا تتوافر سوي بيانات قليلة جدا عن الأنشطة التعليمية التجارية المحلية بالبلدان.

٩٧ – وهناك مجالات يمكن لإطار مفاهيمي أن يوضح فيها بجلاء ما هي البيانات المطلوبة والمفقودة.

ثالثا – الاستنتاجات والتوصيات

٩٨ - إن إحصاءات التعليم الدولي هي مجال واسع بدرجة يتعين فيها النظر إلى الاستعراض الحالي على أنه استعراض أولي. وبينما يوحي الاستعراض بغنى وتنوع المعلومات عن التعليم والتعلم، فإنه يشير أيضا إلى انعدام الأسس المفاهيمية المشتركة وإلى محدودية التعاون. وتسبب هذه الشواغل الأساسية ازدواجية لا داعي لها، وتشكل عبئا على الاستجابة، كما تسبب عدم وضوح في الغرض. وفي رأينا فإن إحصاءات التعليم الدولي ستحقق على فائدة قصوى من التطورات في هذين المجالين.

٩٩ - ورغم طرح العديد من المسائل والمقترحات الأخرى في متن التقرير الحالي، إلا أن التوصيات التالية تشكل أولوية قصوى وهي ملحة للغاية:

(أ) وضع إطار مفاهيمي شامل لإحصاءات التعليم الدولي. وسيستند الإطار إلى ما هو موجود حاليا في الوكالات الدولية والمكاتب الوطنية وسيتناسب مع احتياجات كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(ب) يشكل الإطار المفاهيمي الأساس الذي يمكن من خلاله تحديد مجموعة من المؤشرات الأساسية. ويلزم تحديد المؤشرات الأساسية بحسب مستواها من الأهمية وبحسب المصدر المناسب. وسيعزز الإطار المفاهيمي وقائمة المؤشرات الأساسية من التعاون وسييسران بناء القدرات عن طريق وضع توجيهات واضحة بشأن الأولويات؛

(ج) تنشئ اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة فرقة عمل دولية تُكَلَّف بمهمة وضع الإطار المفاهيمي الشامل لإحصاءات التعليم الدولي خلال فترة ١٢ شهرا.

المرفق الأول

طبيعة الإحصاءات التعليمية

١ - بعض المفاهيم الأساسية المفيدة في مجال معالجة الإحصاءات التعليمية.

التعلم والتعليم

٢ - التعلم هو مفهوم أوسع نطاقا من مفهوم التعليم. ويؤكد مفهوم ''التعلم'' ما يتعلمه الأفراد، بصرف النظر عن المكان الذي يتم فيه ذلك، ويخص مفهوم التعلم ما يحدث داخل الفرد نفسه. أما مفهوم ''التعليم''، فإنه يؤكد على ما يقوم به الآخرون - الآباء والأمهات، والمعلمون، وأرباب العمل - لأجل ''تعليم'' الأفراد.

التعليم مدى الحياة والتعلم مدى الحياة

٣ - عندما ينصب التأكيد على تعليم النشء، تركز عملية جمع البيانات على فئات عمرية محدودة، بصفة عامة، على أنشطة المؤسسات المعروفة والمنظمة تنظيما جيدا. ويفضي التركيز على المدارس إلى الحصول على إحصاءات تعليمية تتعلق بمدخلات العملية التعليمية، أو ''الانخراط فيها''. أما عندما يكون التأكيد على عملية التعلم التي تستمر طوال حياة الراشدين، يستدعي الأمر على أقل تقدير أن تؤخذ في الاعتبار الأنشطة التعليمية التي يمارسها عدد كبير من المؤسسات التي تشمل أرباب العمل والمنظمات غير الربحية، وهي جهات لا ينظر إليها عادة باعتبارها ذات وظيفة ''تعليمية''. وتفضي عملية التعليم والتعلم مدى الحياة، التي تتم خارج المؤسسات التعليمية، إلى الاهتمام بشكل أكبر بالنتائج، وما تم تعلمه.

٤ - ويُعتقد أن مجتمعات عديدة، قد شرعت، في عقد السبعينيات من القرن الماضي، في تجديد تأكيدها على أهمية استمرار العملية التعليمية بعد السن التي يتم فيها في المعتاد إتمام الدراسة. وقد أدى تزايد التعقيد التكنولوجي، وتزايد معدلات التغيير، إلى الإسراع بوتيرة حاجة المجتمعات إلى تهيئة السبل أمام للراشدين للتمكن من مواصلة التعلم. وفي حين أن مفهوم ''التعليم المستمر'' يتصل مباشرة باحتياجات العمالة، ومن ثم تستحوذ احتياجات الاقتصاد على معظم الاهتمام، يظل هناك تسليم راسخ بأهمية مواصلة الراشدين لأنشطة التعلم التي لا تتصل اتصالا مباشرا بمجالات عملهم، والتي تتيح لهم فرص المساهمة في تحسين أوجه حياتهم وأوضاع أسرهم ومجتمعاتهم.

السياق والمدخلات والعمليات والنواتج والنتائج

٥ - يمكن تصنيف البيانات والمؤشرات التعليمية باعتبار أنها تصف ''السياق''، و ''المدخلات''، و ''العمليات''، و ''النواتج''، و ''النتائج''.

٦ - وتشمل البيانات المتعلقة بالسياق المعلومات الخاصة بالأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لأسر الطلبة ومدارسهم. وتتضمن البيانات المتعلقة بالمدخلات عدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وحجم ما ينفق من أموال على النظام التعليمي. وتبحث البيانات المتعلقة بالعمليات في الكيفية التي يتم بها إنفاق الأموال المخصصة للمدارس، أو ما يتم داخل الفصول المدرسية. وتتعلق بيانات النواتج بالنتائج الإيجابية مثل عدد الخريجين. أما بيانات النتائج، فإنها تتعلق بالنتائج على المدى الطويل والغايات التي قد يساهم في تحقيقها النظام التعليمي؛ ومن ذلك، على سبيل المثال، مدى مساهمة الخريجين في أنشطة المجتمع.

٧ - وقد أكدت القياسات التعليمية، تاريخيا، على المدخلات مثل عدد الطلبة، وعدد أعضاء هيئة التدريس، وحجم ما ينفق من أموال، وعلى مقياس واحد يتعلق بالنتائج، وهو عدد الخريجين. وفي الآونة القريبة، أفضى الاهتمام العام بالمساءلة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمقاييس المتعلقة بالعمليات والنواتج، مثل عدد الخريجين المتمكنين من مجالات تخصصهم، الذين بوسعهم الحصول على عمل.

البيانات والمؤشرات

٨ - يستخدم مصطلحا ''البيانات'' و ''المؤشرات'' أحيانا على أنهما مترادفان، على الرغم من أنهما يعالجان مفاهيم مختلفة.

٩ - وتتعلق المؤشرات بالكيفية التي تُستعمل بها البيانات. ويعود الخلط بين المفهومين، جزئيا، إلى أن بعض البيانات يمكن أن تستخدم مؤشرات في شكلها الأولي. ومن أمثلة ذلك ''معدلات الالتحاق بمستوى التعليم الابتدائي'' أو ''النفقات على التعليم العالي''.

١٠ - ويمكن أيضا الدمج بين البيانات لتبيان أمور، منها على سبيل المثال، معدلات الالتحاق باعتبارها نسبة مئوية تمثل أعداد من هم في سن المدرسة، والنفقات باعتبارها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المعلمين إلى الطلبة، والتكلفة إلى الطلبة. وفي هذه الحالات، يعتبر استخدام مصطلح ''مؤشر'' مناسبا.

البيانات الإدارية والبيانات الاستقصائية

١١ - يتم جمع البيانات الإدارية لأغراض إدارة البرامج. وتجمع البيانات الاستقصائية من الأفراد (الأشخاص أو المؤسسات) للإجابة عن أسئلة تتعلق بالاحتياجات الخاصة، ذات الصلة عادة بموضوع سؤال بحثي.

١٢ - وتتولى عادة مهمة جمع البيانات الإدارية والاستقصائية وكالات مختلفة. ويحتكر القيام بجمع البيانات الإدارية المكتب المسؤول عن إدارة البرنامج مثل المدارس وإدارات التعليم. ويتولى القيام عادة بمهمة جمع البيانات الاستقصائية الوكالات التي تتخصص في جمع البيانات من الأفراد أو الأسر المعيشية، وتتمثل هذه الوكالات بصفة عامة في المكاتب الإحصائية الوطنية.

١٣ - **عملية جمع البيانات الإدارية** - تأتي عادة من المصادر الإدارية البيانات الأساسية المتعلقة بالطلبة والخريجين والمدرسين أو أعضاء هيئة التدريس، والهياكل الأساسية المادية، والبيانات المالية. وتحتفظ المدارس، على سبيل المثال، بملف لكل طالب من طلابها وسجل بالمستوى الدراسي للطالب أو البرنامج الذي يتلقاه وسن الطالب, ونوع الجنس، وبعض المعلومات عن خلفيته. وتحتفظ المدرسة أيضا ببيانات مسجلة عما إذا كان يُتوقع تخرج الطالب، ومتى سيتم ذلك. وبنفس الطريقة، تتمكن النظم التعليمية من الإبلاغ عن قيمة المبالغ التي تستلمها وتنفقها، والكيفية التي يتم بها إنفاق هذه المبالغ، وعن الأشخاص الذين تستقدمهم للعمل.

١٤ - والمعلومات المتعلقة بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس والبيانات المالية هي ذات أهمية أساسية للتخطيط التعليمي، في حد ذاتها، ولأنه يمكن دمجها من أجل قياس المؤشرات - مثل التكلفة للطالب الواحد ونسبة المدرسين/الطلبة - وهي مؤشرات بالغة الأهمية لواضعي المخططات وصناع القرار.

١٥ - ويمكن جمع البيانات الإدارية باستخدام ''العد الكامل'' أو بأخذ عينات. وأيا كانت الطريقة المتبعة، فإنه يتم جمعها غالبا باستخدام ''استقصاءات'' قد ترد بها أسئلة تتعلق، على سبيل المثال، بعدد الطلبة، موزعين حسب مستوى التعليم ونوع الجنس. وهذه الاستقصاءات ''المجمعة'' قد تكون ورقية، أو في شكل إلكتروني. وقد يتخذ الاستقصاء أيضا شكل طلب لتقديم بيانات معينة في ''شكل سجل فردي''؛ وفي هذه الحالة تتوافر لدى الوكالة التي تحتفظ بتلك البيانات الفردية قاعدة بيانات قوية تتيح استخدام سجلات كل طالب على حدة للإجابة على أسئلة بحثية وتخطيطية معقدة. وسواء أتم جمع البيانات بشكل ورقي

أو إلكتروني، أو ما إذا تم ذلك على أساس تجميعي أو على مستوى فردي، سيشار في ذلك التقرير إلى المصدر المذكور باعتباره ''بيانات إدارية''.

١٦ - **الاستقصاءات** - عندما لا تكون البيانات الإدارية كافية، يلجأ القائمون على البحث إلى استخدام استقصاءات توجه مباشرة إلى الأفراد. وسواء أكان الفرد الذي يتم إجراء المقابلة معه في المدرسة، أو في مقر العمل، أو في المترل، يسمى هذا النوع من الاستقصاءات بـ ''استقصاءات الأسر المعيشية''. ويطلق عليها أحيانا ''استقصاءات العينات''، على الرغم من أن جميع هذه الاستقصاءات تتضمن عملية أخذ عينات إلا في حالة إدراج كامل عدد السكان، فإنها تسمى عندئذ ''تعداد السكان الاستقصائية'' أو ''تعدادات السكان''. وتستخدم الاستقصاءات عادة للحصول على معلومات عن النتائج.

بيانات أخرى مستخدمة في التعليم

١٧ - يستخدم القائمون على البحث في مجال التعليم استخداما واسعا بيانات أخرى من قبيل الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالسكان والأموال العامة والصحة. وتتيح إحصاءات السكان المعلومات الأساسية التي تعمل في ضوئها جميع المؤسسات في المجتمع. ويمكن، بالحصول على المعلومات المتعلقة بمجموع عدد السكان (في سن المدرسة، على سبيل المثال)، ومجموع نسبة الانخراط في النظام التعليمي، احتساب النسبة المئوية لفئات السكان (في سن المدرسة)، الذين يتلقون الخدمات. وبمعرفة عدد العاملين في القطاعات الصناعية والمهن الرئيسية، يمكن الشروع في التنبؤ بالاحتياجات المطلوبة من الخريجين ذوي المهارات المعينة. ويمكن في ضوء المعلومات المتعلقة بالأسر، وأنماط التغذية، وصحة السكان، الشروع في تحديد حجم المصاعب التي تعاني منها فئات السكان المختلفة، ووضع برامج مدرسية موجهة نحو إيجاد حلول للمشاكل.

المرفق الثاني

الأطراف الفاعلة والمبادرات الرئيسية وولاياتها وبرامجها

١ - يقدم هذا المرفق معلومات أساسية عن الوكالات التي تؤثر مسؤولياتها العامة في الإحصاءات التعليمية. ويقدم المرفق بعد ذلك موجزات عن الوكالات التي لها باع طويل وبارز في مجال الإحصاءات والمبادرات التعليمية الدولية الناشئة عن ازدياد الطلب على البيانات الموثوق بها عقب اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرة توفير التعليم للجميع. وتوصل العمل الباكر حول تلك الأهداف إلى تحديد مسائل كثيرة جدا بشأن ''خطة عمل مراكش للإحصاءات''[(أ)] التي تمخض عنها اجتماع مائدة مستديرة دولي عقد عام ٢٠٠٤، وآراء جديدة تساعد البلدان على تحسين برامجها الإحصائية. وتشمل هذه المبادرات الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، والشراكة في الإحصائيات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، وتشجيع البنك الدولي للاستراتيجيات الإحصائية الوطنية. وساهم أيضا ازدياد الاهتمام بذلك المجال في عمل صندوق النقد الدولي المتعلق بمعايير النشر وأُطر الجودة. وحُددت أيضا شبكات إقليمية تجري دراسات استقصائية عن نتائج التعليم.

اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة

٢ - تضطلع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بدور محوري، تؤديه بدعم من الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. ونشرت اللجنة ''المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية''[(ب)] بغية المساعدة على إنشاء معاهد إحصائية دولية؛ و ''إعلان الممارسات الحميدة في التعاون التقني في مجال الإحصاء''[(ج)] لتوفير الإرشاد للشركاء والمانحين الذين يقدمون المساعدة التقنية إلى البلدان؛ و ''المبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية''[(د)]، بغية توفير الإرشاد لعمل الوكالات الدولية. وتشكل معالجة التصنيفات جزءا أساسيا من عمل اللجنة الإحصائية. وتتطلب التصنيفات الإحصائية الدولية الحصول على موافقة اللجنة الإحصائية، أو موافقة

(أ) قُدمت إلى اجتماع المائدة المستديرة الدولي المعني بتوجيه الإدارة نحو تحقيق النتائج الإنمائية، المعقود في مراكش، المغرب، يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤. يمكن الحصول عليها بالموقع http://unstats.un.org/unsd/.

(ب) اعتُمدت في الدورة الاستثنائية المعقودة في الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. يمكن الحصول عليها بالموقع http://unstats.un.org.

(ج) اعتُمدت في الدورة الثلاثين، المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٠.

(د) اعتمدتها اللجنة المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويمكن الحصول عليها بالموقع http://unstats.un.org.

مجلس حكومي دولي آخر مختص. وفيما يختص بالتعليم، تتولى اليونسكو رعاية عمليات التصنيف، حيث اعتمدت التصنيف الدولي الموحد للتعليم عام ١٩٧٦. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا التصنيف مستخدما في وصف البيانات المتعلقة بالطلاب (الالتحاق والتخرج)، والشؤون المالية (العائدات والنفقات)، وشؤون الأفراد (المعلمون والكوادر المساعدة).

لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية

٣ - تمثل لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية آلية تنسيق الإحصاءات وسط الوكالات الدولية. وتجتمع اللجنة عادة مرة كل عامين لتكون بمثابة منتدى لرؤساء المنظمات الإحصائية الدولية، بغرض مناقشة المسائل المثيرة للاهتمام المشترك. وتقدم اللجنة تقاريرها إلى اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، حيث عالجت مواضيع من قبيل الإطار الدولي المشترك لضمان الجودة، ومسألة تبادل البيانات الفوقية ذات الصلة.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

٤ - تم تأسيس صندوق النقد الدولي من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال النقد وتعزيز استقرار أسواق الأوراق المالية؛ ودعم النمو الاقتصادي؛ وتوفير المساعدة المؤقتة لمعاونة البلدان على تكييف موازين مدفوعاتها. وتطورت عمليات الصندوق لتشمل العمل المتعلق ببيانات الجودة، بغية توفير الإحصاءات الموثوق بها للأسواق العالمية.

٥ - ويملك صندوق النقد الدولي ثلاثة معايير مترابطة (المعيار الخاص لنشر البيانات، والنظام العام لنشر البيانات، وإطار تقييم جودة البيانات) تحدد القواعد الأساسية لسلوك المكاتب الإحصائية، وتوفر الإرشاد في المجال الأوسع المتعلق بإعداد بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والبيانات الاجتماعية - الديمغرافية. وفيما يتعلق بالبيانات الاجتماعية - الديمغرافية - التي تشمل التعليم على وجه التحديد - يتعاون الصندوق مع المؤسسات الدولية الأخرى، في العمل على إيجاد ممارسات جيدة.

٦ - ويعمل الصندوق مع البنك الدولي - أكبر ممول خارجي للتعليم في العالم - بغية توفير الدعم للحكومات لمساعدتها على إعداد استراتيجياتها. ويقدم المشورة إلى الحكومات في مجالات ولاياتها التقليدية، بما في ذلك تعزيز السياسات الرشيدة في مجال الاقتصاد الكلي. ويضطلع البنك الدولي بالدور القيادي في تقديم المشورة بشأن السياسات الاجتماعية المرتبطة بتخفيف حدة الفقر.

٧ - ويتطلب تشخيص العقبات التي تواجه تخفيف حدة الفقر ورصد التقدم المحرز تجاه الأهداف وجود البيانات وآليات لاقتسام المعلومات الناتجة عن ذلك. ويوفر البنك الدولي التمويل لإعداد الإحصاءات في البلدان، كجزء من عمله.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - معهد اليونسكو للإحصاء

٨ - تملك منظمة اليونسكو معاهد ومراكز شتى متخصصة في مجال التعليم، بما في ذلك معهد اليونسكو للإحصاء والمعهد الدولي للتخطيط التربوي.

٩ - وقد أُسس معهد اليونسكو للإحصاء عام ١٩٩٩، بغية تحديد الاحتياجات الحالية والناشئة للبيانات والمؤشرات الإحصائية؛ وتحسين جمع ونشر واستخدام الإحصاءات الدولية المقارنة؛ وبناء القدرات الإحصائية في الدول الأعضاء. وأصبح المعهد راعيا لبيانات التعليم عبر الحدود الوطنية.

١٠ - ويتمثل جوهر عمل معهد اليونسكو للإحصاء في القيام سنويا بجمع البيانات الإدارية المتعلقة بالطلاب والخريجين والشؤون المالية والموظفين، من جميع البلدان. وتشكل هذه الدراسات الاستقصائية قاعدة بيانات ترمي إلى قياس المؤشرات، والأساس لإصدار المنشورات. وتستخدم بيانات المعهد فعليا جميع الوكالات الدولية والثنائية.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١١ - تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أساس ثنائي مع ٨٠ بلدا من غير الأعضاء، بالرغم من أنها تعمل مع أقل من نصف ذلك العدد في مجال التعليم. ويشمل برنامج المنظمة المؤشرات الدولية لنظم التعليم وبرنامج التقييم الدولي للطلاب. وتتوخى الأنشطة الأخرى للمنظمة توجيه اهتمام أكبر إلى استخدام الإحصاءات وليس الحصول عليها.

١٢ - وتستطيع البلدان التي تملك القدرات الإحصائية وترغب في ''الانضمام'' إلى المؤشرات الدولية لنظم التعليم الانضمام إليها من خلال دفع الرسوم السنوية وحضور الاجتماعات. ويستتبع ذلك قدر كبير من الالتزامات. وتضم المؤشرات الدولية لنظم التعليم حاليا البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وخمسة بلدان من غير الأعضاء. ولصالح تلك البلدان، تتوخى المؤشرات جمع وتنقيح وتنظيم البيانات، التي تستخدم في منشورات اليونسكو ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وتُنشر الاستنتاجات في المنشور السنوي المعنون ''لمحة عن التعليم''،

وتتاح قاعدة البيانات على أقراص مدمجة وعلى شبكة الإنترنت، في صورة قاعدة بيانات حاسوبية تفاعلية.

١٣ - ويؤدي فريق تقني وثلاث شبكات، يتولى رعايتها بعض البلدان، قسما كبيرا من عمل الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية. ويتكون الفريق **الفريق التقني** من جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، وينصب اهتمامها بصفة رئيسية على البيانات الإدارية المتعلقة بالشؤون المالية والموارد البشرية وفرص الحصول والمشاركة وإكمال الدراسة. وتستخدم الشبكات بيانات استقصاءات الأسر المعيشية بصفة أساسية. وتُعنى **الشبكة ألف** بنواتج التعليم أو التحصيل؛ و**الشبكة باء** بنواتج سوق العمل وعمليات الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل، وتعلم الراشدين؛ و**الشبكة جيم** بالمدارس، باعتبارها بيئة التحصيل، وبالإجراءات المدرسية والتنظيم. ونشأ **برنامج التقييم الدولي للطلاب** عن عمل الشبكة ألف المتعلقة بالمؤشرات الدولية لنظم التعليم. ويعمل البرنامج الآن كمنشط منفصل.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٤ - تفضي مسؤولية اليونيسيف عن الأطفال بطبيعتها إلى التعليم. واليونيسيف هي الوكالة الرائدة في مجال رصد الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالطفل، ويُعزى الشروع في تنفيذ الدراسة الاستقصائية الرئيسية - الدراسة الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة - المتعلقة بأوضاع الأطفال، في جزء منه إلى تلك المسؤولية.

الرابطة الدولية لتقييم التعليم

١٥ - تعتبر الرابطة الدولية لتقييم التعليم مجموعة تعاونية مستقلة تتكون من مراكز بحث أُنشئت لإجراء دراسات مقارنة عن السياسات والممارسات التعليمية. وهي ملتزمة بدورة من الدراسات في مجال موضوعات مرحلة الأساس، وبدراسات إضافية ذات أهمية خاصة بالنسبة لأعضائها، الذين يتكونون من الأنظمة التعليمية في ٥٩ بلدا. وهم جميعا أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عدا ستة منهم (٣١ بلدا) أو مشاركون تصنفهم المنظمة على أنهم ''غير أعضاء'' (٢٢ بلدا).

١٦ - ويأتي تمويل الرابطة من تبرعات البنك الدولي والرسوم التي تدفعها البلدان في كل مرة تشارك فيها في الدراسات الاستقصائية.

وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومؤسسة ORC Macro

١٧ - تدعم بلدان كثيرة الأنظمة التعليمية للبلدان النامية. وذُكرت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على وجه التحديد في هذا التقرير، لأنها تنفذ الاستقصاءات الديمغرافية والصحية، التي يشكل التعليم أحد مكوناتها الرئيسية. وتنفذ هذه الدراسات الاستقصائية بموجب عقد مع مؤسسة ORC Macro، المختصة بإجراء البحوث الاستقصائية وتحليلات السياسات والتقييم والتدريب، وغير ذلك من الخدمات الأخرى.

الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية

١٨ - أُسست الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية بغية تعزيز التعاون على الوصول بقيمة معلومات الدراسات الاستقصائية إلى الحد الأقصى. ونشأت الشبكة نتيجة للاعتراف بأن التعقيدات والتكاليف تؤدي إلى صعوبة الاستمرار في إجراء استقصاءات الأسر المعيشية والمحافظة على جودتها. وتشجع الشبكة جمع واستخدام البيانات المحسّنة على نحو يتسم بالكفاءة.

١٩ - وأنشأت الشبكة خدمة محفوظات مركزية على شبكة الإنترنت، يتولى إدارتها وصيانتها البنك الدولي، وتتيح إمكانية الحصول على معلومات عن الدراسات الاستقصائية الرئيسية المكتملة والتي في دور التخطيط.

الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين

٢٠ - تتكون الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين من تجمع لصنّاع السياسات والمحللين والإحصائيين، الذين تدعمهم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. وتعمل المجموعة على تعزيز الحوار بين منتجي ومستعملي الإحصاءات الإنمائية، وتحسين صنع السياسات استنادا إلى الأدلة والرصد، وبخاصة في البلدان الفقيرة. وتهدف الشراكة إلى المساعدة على إعداد أنظمة إحصائية تتسم بجودة الإدارة والدعم.

مختبر تقييم جودة التعليم في أمريكا اللاتينية

٢١ - أُسس مختبر تقييم جودة التعليم في أمريكا اللاتينية (الذي يشار إليه بتسميتين بمعنى واحد في اللغة الانكليزية، وبمختصر ''Laboratorio''، بالإضافة إلى مختصر اسمه في اللغة الإسبانية 'LLECE') تحت رعاية اليونسكو، عام ١٩٩٤، بغية إجراء تقييمات إقليمية

مقارنة لنواتج التعليم. وأُجريت دراسات مقارنة لطلاب الصفين الثالث والرابع في مجالي اللغات والرياضيات.

تجمع الجنوب الأفريقي المعني برصد جودة التعليم

٢٢ - يتكون تجمع الجنوب الأفريقي المعني برصد جودة التعليم (الذي يُشار إليه أيضا باسم اتحاد جنوب وشرق أفريقيا لرصد جودة التعليم) من شبكة أُنشئت عام ١٩٩٥، كي تقوم بشكل رئيسي بتنظيم دورات تدريبية مشتركة لموظفي ١٥ وزارة تعليم في بلدان جنوب وشرق أفريقيا، فيما يتصل بالرصد والتقييم. وقام التجمع بجمع بيانات عن نواتج تحصيل الطلاب في مجالات القراءة والرياضيات، ووفر الدعم التقني لأنظمة الرصد والتقييم. وبدأ التجمع عمله عندما شرع المعهد الدولي للتخطيط التربوي في العمل مع وزارات التعليم في المنطقة، بغية تدريب المسؤولين عن تخطيط التعليم في إحدى الدول على دراسة مدى جودة التعليم. وتوسع العمل ليشمل سبع وزارات، فيما يتعلق بتقييم مهارات القراءة والكتابة، ثم اتسعت دائرته لتضم عددا أكبر من البلدان ولتشمل الرياضيات.

مؤتمر وزراء التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية

٢٣ - نفّذت البلدان الأعضاء في المؤتمر الرابع والخمسين لوزراء التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية دراسات استقصائية في إطار برنامج تحليل نظم التعليم التابع للمؤتمر.

المرفق الثالث

مصادر المعلومات التعليمية

١ - بالإضافة إلى البيانات الإدارية تحصل الهيئات الدولية على بيانات مستخلصة من الدراسات الاستقصائية التي وضعت لأغراض أخرى بخلاف التعليم تساعد على قياس نواتج التعليم وتوفر سياقا عاما. وقد تذهب هذه البيانات الاستقصائية إلى هيئة إقليمية أو دولية لأغراض التحليل قبل إعادتها إلى البلاد.

عملية جمع البيانات المشتركة

٢ - يقوم معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية معا بتجميع بيانات إدارية على أساس سنوي تصف النظم المدرسية والتقدم المحرز من خلال المدارس. وبدأ التعاون عام ١٩٩٥ عندما تم دمج العمليات الثلاث لجمع البيانات من أجل التوحيد الجزئي للاحتياجات المتعلقة بالبيانات والتعريفات والمنهجيات. وتقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي نظريا باستقصاء وتجهيز البيانات من البلدان الأعضاء فيهما في الوقت الذي يقوم فيه معهد اليونسكو للإحصاء باستقصاء وتجهيز البيانات من البلدان المتبقية الأعضاء في اليونسكو.

٣ - وفي حين تختلف المنظمات الثلاث بشأن جوهر المواد المجمعة والتعريفات فإن وجود مضمون مشترك للاحتياجات من البيانات والتصنيف الدولي الموحد للتعليم يتيحان لمعهد اليونسكو للإحصاء تجميع جداول معيارية للتقارير الدورية. وتتجه البيانات المجمعة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى قاعدة بيانات المؤشرات الدولية للنظم التعليمية وتظهر في منشور عن التعليم.

الدراسات الاستقصائية المشتملة لعناصر تعليمية مهمة

٤ - برزت تلك الدراسات الاستقصائية من المسائل البحثية التي استخدمت التعليم كمتغير تفسيري بدلا من استخدامه كنقطة اهتمام. وبدأ الاستقصاء الديمغرافي والصحي بدراسة استقصائية للخصوبة كما ظهر استقصاء مجموعات المؤشرات المتعددة من دراسة صحة الطفل، ونجمت دراسة قياس مستويات المعيشة من القضايا الاقتصادية وقضايا الفقر، ووضع استبيان مؤشرات الرفاه الرئيسية لرصد المؤشرات الاجتماعية في أفريقيا.

٥ - ومن شأن البيانات التعليمية المستخلصة من هذه الدراسات الاستقصائية دعم المصادر الإدارية التقليدية. وتوفر البيانات الأسرية التي تقوم هذه الدراسات الاستقصائية بجمعها وتخزينها، إضافة إلى البيانات التعليمية، إطارا فريدا لتخطيط السياسات والبرامج. وفضلا عن ذلك تم تكرار هذه الدراسات الاستقصائية بشكل كاف كلما توافرت اتجاهات بشأنها. وتستخدم الدراسات الاستقصائية تصميما معياريا كي يمكن تعديله لتلبية احتياجات بلدان معينة كما تجري بناء على طلب بلدان معينة. وقد أجري الاستقصاء الديمغرافي والصحي منذ عام ١٩٧٣ ولا سيما في البلدان التي تتلقى دعما من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. كما شرعت اليونيسيف عام ١٩٩٤ في إجراء استقصاء مجموعات المؤشرات المتعددة لمساعدة البلدان النامية على رصد حالة الأطفال. وتتعاون وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية واليونيسيف في مجالات تمويل وتصميم الاستبيانات وتوقيتها وجمع البيانات بشأنها. وتضمن الاستقصاء الديمغرافي والصحي واستقصاء مجموعات المؤشرات المتعددة إجراء دراسات استقصائية، في ٨٣ بلدا، كما تجرى تلك الدراسات الآن في ٥٤ بلدا.

٦ - وضع البنك الدولي دراسة قياس مستويات المعيشة، ومنذ عام ١٩٨٥ تم إجراء أكثر من ٦٠ دراسة استقصائية في ٤٣ بلدا.

٧ - كما قام البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية بوضع استبيان مؤشرات الرفاه الرئيسية لرصد المؤشرات الاجتماعية في أفريقيا.

استقصاءات النتائج

٨ - جرت استقصاءات للنتائج التعليمية بواسطة الرابطة الدولية لتقييم التعليم ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودائرة الاختبار التعليمي واللجنة الإحصائية بكندا واليونسكو ومعهد اليونسكو للإحصاء إضافة إلى رابطات إقليمية.

٩ - وتتوخى جميع هذه الاستقصاءات إجراء تقييم مباشر لقدرات و/أو معارف الفرد في مجال القراءة والكتابة وتعلم الحساب، وهي موجهة إلى مجموعات وبلدان مختلفة. وتتوخى بعض الاستقصاءات تقييم مدى تطور المناهج الدراسية في حين تقيّم استقصاءات أخرى المعارف والمهارات اللازمة لممارسة الحياة. وبدأ في إطار التقييمات جمع بيانات أساسية عن الطلاب وبيانات إطارية لدراسة العوامل ذات الصلة بالإنجاز.

١٠ - وفي الفترة ١٩٥٩-١٩٦٠ أجرت الرابطة الدولية لتقييم التعليم دراسة جدوى أفضت إلى إجراء دراسات في مجالات الرياضيات والعلوم ومعرفة القراءة والإنشاء. وفي عام

١٩٧١ جرى تنقيح للأساليب في الاستقصاء الذي شمل ستة مواضيع. وقادت هاتان الدراستان إلى الكثير من العمل الذي أنجزته الرابطة الدولية لتقييم التعليم بعد ذلك.

١١ - وشرعت الرابطة الدولية لتقييم التعليم في دراسة الاتجاهات في مادتي الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي بوصفهما الدراستين الدوليتين الأولى والثانية للرياضيات (الدراسة الأولى للرياضيات على الصعيد الدولي عام ١٩٦٤ والدراسة الثانية للرياضيات على الصعيد الدولي عام ١٩٨٢) و (الدراسة الثانية للعلوم على الصعيد الدولي عام ١٩٨٢). ويجري حاليا تنفيذ الدراسة الدولية في مجالي الرياضيات والعلوم على أساس دورة مدتها أربع سنوات.

١٢ - وأجرت الرابطة الدولية لتقييم التعليم عام ١٩٨٤ الدراسة الدولية للإنجاز في مجال الإنشاء لدراسة المتغيرات ذات الصلة ولا سيما الخلفية الثقافية والمناهج وممارسات التدريس. وشملت الدراسة طلابا في نهاية مرحلة التعليم الأول والتعليم الإلزامي والتعليم الأكاديمي الثانوي.

١٣ - وفي عام ١٩٩٠ أجرت الرابطة الدولية لتقييم التعليم دراسة عن تعلم القراءة أدخلت تنقيحات على أدوات التعريف والتقييم. وأدى ذلك العمل إلى إجراء دراسة للتقدم الدولي في مجال محو الأمية قُصد منها العمل على أساس دورة خماسية بدأت عام ٢٠٠١. وتعد الدراسة المذكورة استكمالا لدراسة الاتجاهات في مادتي الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي وبرنامج التقييم الدولي للطلاب الذي تنفذه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٤ - وفي عام ١٩٩٩ أجرت الرابطة الدولية لتقييم التعليم دراسة عن تعليم اللغة بالرغم من أن الصعوبات في التمويل أدت إلى تنفيذ المرحلة الأولى فقط.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٠ قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوضع برنامج التقييم الدولي للطلاب لتقييم مجالات القراءة والرياضيات والعلوم على أساس دورة ثلاثية. وكان القصد من كل دورة أن تتيح دراسة مفصلة لمدى تعلم القراءة، وتعلم الرياضيات، وتعلم العلوم.

١٦ - وتجاوزت الدراسات مجالات القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم. ففي عام ١٩٩٩ أجرت الرابطة الدولية لتقييم التعليم دراسة عن تدريس التربية الوطنية أفضت بدورها إلى الدراسة الدولية لتدريس التربية الوطنية والمواطنة عام ٢٠٠٦. وأتاحت هاتان الدراستان بيانات مقارنة عن معارف طلاب الصف التاسع في مجالات تحديد الهوية الوطنية، والعلاقات الدولية، والتجانس الاجتماعي والتنوع. وفي عام ١٩٨٩ شرعت الرابطة الدولية لتقييم

التعليم في إجراء دراسة عن تكنولوجيا المعلومات/الحاسوب في مجالات التعليم أدت إلى إجراء الدراسة الثانية لتكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم عام ٢٠٠٤.

١٧ - وشرعت دائرة الاختبارات التعليمية في إجراء تقييم دولي للتقدم التعليمي لتقييم الإنجاز في مجالات الرياضيات والعلوم والجغرافيا.

١٨ - ووضعت تلك الدراسات التي يتم الاضطلاع بها من خلال شراكات شملت هيئة الإحصاءات الكندية واليونسكو ودائرة الاختبارات التعليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقياس المهارات التي يحتاج إليها البالغون لتحقيق النجاح. واستندت الدراسة الاستقصائية لمدى إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والمهارات الحياتية التي تم الاضطلاع بها عام ٢٠٠٣، إلى دراسة استقصائية دولية عن محو أمية البالغين بدأت عام ١٩٩٤ والدراسة الاستقصائية الدولية الثانية عن محو أمية البالغين التي جرت عام ١٩٩٧.

١٩ - ويتولى الريادة في أحدث سلسلة من الدراسات الاستقصائية عن محو أمية البالغين معهد اليونسكو للإحصاء من خلال برنامج تقييم ورصد محو الأمية الذي صُمم لإجراء مقارنة مع البلدان التي تستخدم أدوات الدراسة الاستقصائية الدولية عن محو أمية البالغين، والدراسة الاستقصائية لمدى إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والمهارات الحياتية كما يخطط لتنفيذ برنامج لتقييم ورصد محو الأمية ''LAMP Lite'' في البلدان التي تتدنى فيها مستويات الإنجاز التعليمي وتقل فيها الموارد. ومن المأمول استخدام ذلك كنموذج في الاستقصاءات الديمغرافية والصحية.

٢٠ - وفي الوقت ذاته تقترح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنفيذ برنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وسوف يشمل البرنامج عناصر الدراسة الاستقصائية الدولية لمحو أمية البالغين والدراسة الاستقصائية الدولية لمدى إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والمهارات الحياتية وسوف يوسع من تغطية البلدان وسيتم تكراره على أساس دورة خماسية. ولا تزال المحتويات الفعلية قيد المناقشة برغم أنه يبدو أن هنالك اتفاقا بشأن القضايا المتعلقة بالسياسة التي يمكن شمولها.

٢١ - وفي عام ١٩٩٢ شرعت اليونسكو واليونيسيف، كمتابعة لمؤتمر الرابطة الدولية لتقييم التعليم، في تنفيذ دراسة استقصائية لرصد الإنجاز في مجال التعليم. وأدت المناقشات التي جرت إثر تقييم تم في الآونة الأخيرة إلى الاستعاضة عن الدراسة الاستقصائية لرصد الإنجاز في مجال التعليم بتقييم نواتج التعليم الذي يتولاه معهد اليونسكو للإحصاء. وسوف ينفذ تقييم نواتج التعليم لمن تقل أعمارهم عن ١٥ عاما في حين كان برنامج تقييم ورصد محو الأمية يشمل من تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فما فوق. ومثلما كان متصورا فإن تقييم نواتج

التعليم سيتم وضعه بحيث يتم ربطه ببرنامج تقييم ورصد محو الأمية لإجراء مقارنات عبر الفئات العمرية وببرنامج التقييم الدولي للطلاب لإجراء مقارنات مع البلدان التي تستخدم ذلك التقييم.

٢٢ - وبدأت الرابطات الإقليمية أيضا في إجراء استقصاءات لنتائج التعليم. فقد شرع مختبر تقييم جودة التعليم في أمريكا اللاتينية عام ٢٠٠٥ في إجراء الدراسة الدولية الثانية لمقارنة تدريس اللغات والرياضيات، بعد إجراء الدراسة الأولى من هذا القبيل عام ١٩٩٧. ومنذ أوائل التسعينات بدأت بلدان مؤتمر وزراء التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية في إجراء دراسات لبرنامج تحليل النظم التعليمية في البلدان الناطقة بالفرنسية.

الاستقصاءات النطاقية

٢٣ - توفر بعض الاستقصاءات التي اضطلعت بها منظمات دولية نطاقا عاما. ففي عام ١٩٨٠ شرعت الرابطة الدولية لتقييم التعليم في إجراء دراسة لبيئة الفصول الدراسية، وهي محاولة طولية لتحديد مسار التعليم المرتبط بإنجازات الطلاب في مجالات الرياضيات والعلوم والتاريخ. وفي عام ٢٠٠١ نفذت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دراسة استقصائية دولية عن المدارس من المستوى الثانوي والعالي لدراسة قضايا شملت إدارة المدارس وتمويلها وتعيين المدرسين وقبول الطلاب واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٤ - ويُقترح الآن إجراء دراستين جديدتين. فقد شرعت الرابطة الدولية لتقييم التعليم في وضع دراسة لتطوير مستويات المدرسين في مجال الرياضيات لدراسة الكيفية التي تساهم بها السياسات والبرامج والممارسات في تدريس الرياضيات والعلوم. واقترحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إجراء دراسة استقصائية عن المدرسين والتدريس والتعلم صُممت بحيث يتم ربطها ببرنامج التقييم الدولي للطلاب. وبالرغم من وجود تداخل فيما يبدو بينهما تشير الرابطة الدولية لتقييم التعليم إلى أن المشاريع يكمل بعضها بعضا وأنها مختلفة تماما.

'جداول ترتيب' الجامعات - حالة خاصة

٢٥ - تجري محاولات أيضا لترتيب المؤسسات أو الكليات من المستوى الجامعي في مجالات من قبيل إدارة الأعمال والقانون والطب. وبالرغم من أن البعض يرفض فكرة الترتيب على أساس أنها تجري عن طريق القطاع الخاص، وبشكل عام على أساس مدى الجودة الإحصائية، فإن عدد هذه الرتب يتجه نحو الزيادة مع أنها تعتبر مهمة في تنقل الطلاب على الصعيد الدولي.

٢٦ - وربما تكون هنالك أيضا بعض النماذج من هذا النوع. وقد يسهم في التعجيل بطلب مثل هذه البيانات استخدام الترتيب، في ظل موارد محدودة نسبيا واستخدام الشبكة التي يستطيع الأفراد من خلالها تحديد الترتيب الخاص بهم باستخدام الأوزان الترجيحية الذاتية.